لها بالكلام ان قلت بقي النقض بجاه فلا الكسر والتنوين للضرورة او التناسب لصدق التعريف

عليه مع انه منصرف عنده لقوله ويجوز صرفه وبسلاح ايضا على المؤنث لصدق التعريف عليه

مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين اجيب عن الاول بما سيجيء في تحقيق قوله ويجوز صرفه

وعن الثاني بان يمنع وجود السببين المستجمعين لشرائطهما كما قاله العلامة فان

هذه الهاء ليست فتمحضة للتانيث لدلالتها على الجمعية ولا مجال لتقدير التاء لان التاء الظاهرة

مانعة عن تقدير اخرى او ان يقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع فيه ولا الكسر الغير المختص

بالجر او ان يحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم **قوله** من تسع بينه بقوله

وهي عدل اه فلا حاجة الان الى تقييد العلتين بكونهما مانعتين من الصرف حتى يلزم

توقف الشيء على ما به وبه وكم فيها استقرائي **قوله** من علل تسع او من تسع علل و

والاول اوفق بقوله او واحدة وبما في اول البيت اعني قوله موانع الصرف تسع

اي العلل التسع مجموع ما في هذين وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك البيت

شغف وجدران وقال قدس سره في الحاشية اوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت

ثنتان منها فما للصرف تصويب انتهى هذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي وانما

لم يذكر اولها حتى يكون اه غنيا عن التوضيح لان التعريف المستفاد منه غير جامع لعدم صدقه

على ما فيه علة تقوم مقامهما الا بضرب من التكلف بان يقال المراد اجتماع اثنتين

حقيقة او حكما **قوله** يجمع اي في ضرورة على الترخيم واريد جمعه اه غير ذلك لان

ثبوت العلة للجمع ليس متاخرا عن ثبوتها لما سبقه وكذا الحال في التركيب **قوله** ونون

فيه

فيه مما جعله اي العلة مجموع الالف والنون **قوله** منصوب على انه حال او صفة موصوف

محذوف بتقدير اغني لان النون لما ذكرت مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون

مرفوعا على انه صفة للنون لان اللام للعهد الذهني زيدت للمثنى فقط على الوزن بدل

على تنكير البواقي او بدل كذلك موصوف اي نون زائدة او خبر مبتدا محذوف اي هي زائدة

والجملة معترضة **قوله** او المعنى ويمنع النون الصرف وذلك لان قوله عدل اه تعداد للموانع

لانه خبر محذوف اي تلك التسع او بدل عن تسع او بيان لها فالعامل هو مانع المفهوم

من الكلام من غير تقديره في نظم الكلام قيل يجوز ان يكون عاملها التعريف المستفاد

من اللام كما قيل في قوله تعالى والارض جميعا قبضته **قوله** وقوله الف الى الجملة حال من صاحب

الحال الاول فيكون من الاحوال المترادفة او من ضميره المستتر فيكون من الاحوال المتداخلة

او صفة **قوله** جعل الالف فاعل الفعل يعني بان حاله جعل ظرفا للزيادة او للنون الزائدة

الزائدة او على الاول يفهم زيادتهما ويقدم زيادة الاول على الثانية وعلى الثاني لا يفهم

الا تقدم الاول بحسب الوضع على الثانية **قوله** ان ذكر العلل الخ في التوبيب بالاقرب فلعله

فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على صاحبه او من الصيغة فان باب التفعيل

يجيء للتكثير وفيه انه اذا كان متعديا يجيء لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل والقول بانه

كل واحد الخ الاظهر ان يقال بدل قوله علة مانع اوليس في كلام الناظم ذكر العلة

مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المصنف بناء على ما ذكرنا

**قوله** قال بعضهم اثنان لعله اراد من النشر ولا اثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية